Distribution: Restricted EB 2006/87/R.20/Rev.1 20 April 2006
Original: English البند 10(هـ) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والثمانون

روما، 19 – 20 أبريل/نيسان 2006

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

البوسنة والهرسك

من أجل

مشروع تعزيز المشروعات التجارية الريفية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة المشروع iv

موجز القرض v

موجز المشروع vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية وإستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق للتعاون مع البوسنة والهرسك 3

الجزء الثاني – المشروع 5

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف المشروع ونطاقه 6

جيم – عناصر المشروع 6

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد والصرف، والحسابات ومراجعتها 11

واو – التنظيم والإدارة 12

زاي – المبررات الاقتصادية 12

حاء – المخاطر 13

طاء – الأثر البيئي 13

ياء – السمات الابتكارية 13

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 14

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 15

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**الحافظة القطرية للقروض والمنح**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**الهيكل التنظيمي**	**7**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	مارك البوسنة والهرسك
1.00 دولار أمريكي	=	1.62 بام (فبراير/شباط 2006)
1.00 بام	=	0.62 دولار أمريكي
1.00 بام	=	0.975 يورو

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة البوسنة والهرسك

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

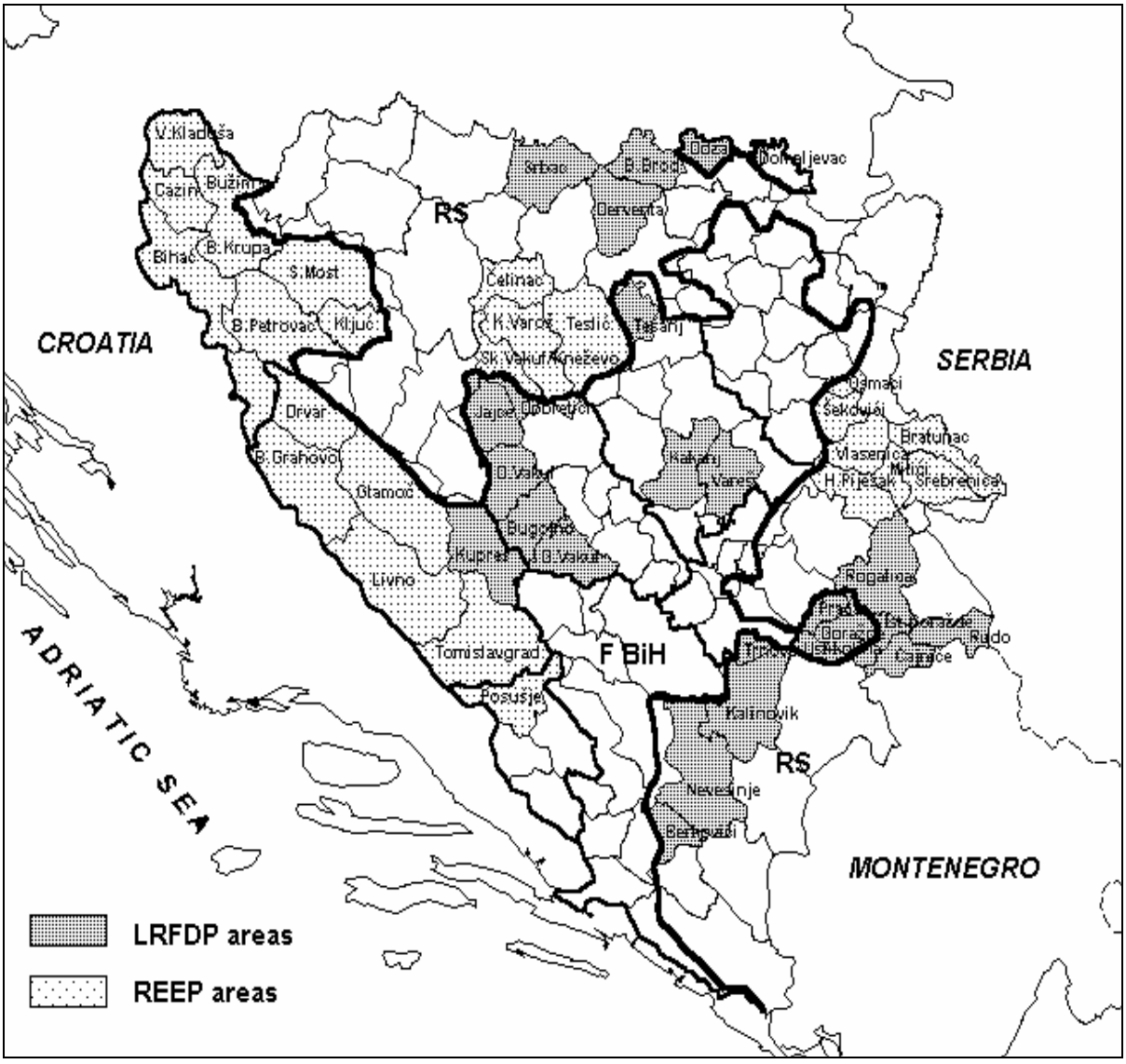

المصدر: خريطة اعتمدها الصندوق من خريطة 3729، التنقيح الخامس، الأمم المتحدة 2004.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

البوسنة والهرسك

مشروع تعزيز المشروعات التجارية الريفية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	البوسنة والهرسك
الوكالة المنفذة:	وزارتا الزراعة والغابات ومصادر المياه في اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية الصرب
التكلفة الكلية للمشروع:	24.49 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	8.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 12.62 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	صندوق الأوبك المؤسسات المالية المشاركة
قيمة مساهمات الجهات المشاركة في التمويل:	صندوق الأوبك: 5.95 مليون دولار أمريكي المؤسسات المالية المشاركة: 1.65 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض:	2.25 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.02 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ سيستفيد من المشروع بشكل مباشر زهاء 000 10 أسرة ريفية فقيرة تعمل في صناعات صغيرة الحجم لمنتجات الألبان وإنتاج الفواكه وأعمال تجارية شتى صغيرة الحجم داخل المزارع وخارجها والعمل غير المنتظم. وبغية ضمان حصول صغار المنتجين الفقراء هؤلاء على أسعار مربحة لمنتجاتهم، سيعتمد المشروع نهج سلسلة الإمداد التي ستتطلب استهداف أصحاب المشاريع التجارية على امتداد سلسلتي قيم منتجات الألبان والفواكه الطرية فضلا عن منظمات المنتجين ومجموعاتهم. وستتيح العضوية في رابطات المنتجين تلك لصغار المنتجين موقعا مناسبا في السوق واتصالا فعالا به.

لماذا هم فقراء؟ يعيش قرابة 20% من سكان البوسنة والهرسك تحت خط الفقر. ونجمت حالة الفقر الجديدة تلك من خسارة العمالة في أعقاب انهيار يوغوسلافيا والحرب التي اندلعت إثر ذلك. واضطر السكان الريفيون إلى تكييف حياتهم بدون استقرار العمالة الدائمة وذلك من خلال اللجوء إلى حيازاتهم الصغيرة وحيواناتهم وغاباتهم أو الهجرة إلى الخارج والاعتماد على الحوالات من أجل البقاء. وعلاوة على ذلك فقد اقتلعت جذور العديد منهم من دياره وأعماله التجارية بسبب الحرب؛ ويواجه هؤلاء المشردون داخليا مشاكل أفدح.

ماذا سيقدم المشروع لهم؟ يهدف المشروع إلى توفير فرص الوصول المحسنة إلى الموارد المالية والأعمال التجارية وخدمات الدعم التقنية لكي يتسنى لصغار المزارعين الاستثمار في استهلال طائفة عريضة من مشروعات ريفية وتوسيعها داخل المزارع وخارجها . وسيعتمد المشروع السلسلتين القطريتين الكبريين لقيم السلع الزراعية ألا وهما منتجات الألبان والفواكه الطرية ونهج سلسلة التوريد لربط صغار المنتجين بصناعة معالجة المواد الزراعية وسوق المنتجات النهائية. ولأن فرادى صغار المنتجين ليسوا في موقع جيد يسمح لهم بالاتصال اتصالا فعالا بسلاسل القيم، سيشجع المشروع على تطوير مجموعات المنتجين ورابطاتهم وسيتيح بذلك إلى صغار المنتجين الفرصة لاستكشاف وفورات الحجم الكبير في الإنتاج وجمع المنتجات وبيعها وزيادة قدرتهم على التفاوض مع السلطات ومع الأسواق.

كيف سيساهم المستفيدون في المشروع؟ سيحصل السكان الريفيون إما فرادى أو من خلال منظماتهم على فرص الحصول على الخدمات المالية المدعومة والخدمات التقنية وخدمات الأعمال الضرورية للاستثمار واتخاذ قرارات تتعلق بالإنتاج تقوم على طلب السوق ومواصفاته.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته
إلى المجلس التنفيذي بشأن قرض مقترح تقديمه إلى البوسنة والهرسك
من أجل مشروع تعزيز المشروعات التجارية الريفية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى البوسنة والهرسك 8.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 12.62 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، وذلك من أجل المساعدة في تمويل مشروع تعزيز المشروعات التجارية الريفية. وفترة القرض 40 عاما، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية وإستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تقع البوسنة والهرسك بالاسم نفسه ضمن حدود جمهورية يوغوسلافيا السابقة. وتمخضت عن تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية (الفدرالية) السابقة عام 1990 أدت إلى حرب غيَّرت المعالم الاجتماعية والاقتصادية وأسفرت عن آثار مادية واسعة النطاق. وأتاح اتفاق سلام دايتون (1995) للبلاد هيكلا جديدا ومعقدا للحكم. وأحرزت البوسنة والهرسك بدعم دولي قوي تقدما ملموسا في إعادة الإعمار بعد الحرب وفي التكامل الاقتصادي ولكن يبقي التكامل الاجتماعي والسياسي بعيد المنال. وعلى الرغم من ذلك، وبفضل تصميم المجتمع الدولي، تتمتع البلاد بالأمن وبقسط من الاستقرار السياسي. وقد استهلت مفاوضات بشأن اتفاق لتثبيت دعائم الاستقرار والشراكة مع الاتحاد الأوروبي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

2 - كان اقتصاد البوسنة والهرسك داخل يوغوسلافيا السابقة يتسم بالتنوع إلى حد كبير، وبوجود قطاع صناعي كبير. ونجم عن الحرب انهيار اقتصادي وانخفاض واسع النطاق للقدرات الصناعية وخسارة ملايين من الأعمال وأسفر ذلك عن معيشة حوالي 20% من السكان تحت خط الفقر. ولم يتمخض عن النمو الاقتصادي القوي (5%) بعد انخفاض ملموس في الفقر، ولاسيما في المناطق الريفية حيث تتفشى نسبة البطالة العالية (40%) وتنتشر زراعة الكفاف. ويبلغ الناتج الوطني الإجمالي 310 1 دولارات أمريكية (2002). واحتلت البلاد المرتبة السادسة والستين من بين 177 بلدا في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.781. وكان مؤشر التنمية الخاص بالتمايز بين الجنسين عام 2002 قد بلغ 0.707 الأمر الذي يعكس انعداماً طفيفاً للمساواة بين الجنسين.

3 - ومن أصل ما مجموعه 2.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، ثمة 000 400 هكتار (أقل من 20%) صالح للزراعة. وعلى الصعيد العالمي تُقارب البوسنة والهرسك أدنى مستويات توفر الأراضي الصالحة للزراعة للفرد

[1] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

(0.17 هكتار). ومعظم أراضي البلاد جبلية ذات منحدرات حادة تغطيها الغابات وتتسم بضحالة التربة. وتتداخل أراضي الرعي المستوية وأراضي المروج بمساحات الغابات. وعلى هذه الأراضي يقوم زهاء 000 570 مزرعة من مزارع الحيازات الصغيرة ذات الملكية الخاصة التي تضطلع أساسا بالإنتاج الحيواني. ويبلغ معدل مساحة المزرعة 3.6 هكتار في المنطقة، وتنقسم إلى 7–9 مساحات من الأراضي المنفصلة. ويتمثل المشروع التجاري الرئيسي في منتجات الألبان للحيازات الصغيرة. وتمتلك معظم مزارع إنتاج الألبان بقرة أو بقرتين من البقرات الحلوب وغالبا ما تكون من السلالات المحلية ذات الخصوبة المتدنية على الرغم من جهود إعادة تكوين قطعان الماشية بعد الحرب التي زادت من نسبة السلالات الأجنبية من فصيلة سيمنتال الشائعة التي تنتج الألبان واللحوم على السواء. وعندما كانت يوغوسلافيا قائمة، كان معظم أصحاب تلك المزارع الصغيرة يعمل فيها بجزء من الوقت حيث كانوا يعملون أيضا كعمال صناعيين. ومع انخفاض الأنشطة الصناعية في المناطق الريفية، أصبحت الزراعة التي كانت تمثل سابقا خطا جانبيا لسبل المعيشة المصدر الرئيسي للرزق بالنسبة لمعظم السكان الريفيين.

4 - على الرغم من النسبة الصغيرة للزراعة في الاقتصاد (15% عام 2003) إلا أنها تمتلك مع الأنشطة المصاحبة لها القدرة على لعب دور رئيسي في النهضة الاقتصادية الريفية والحد من الفقر الريفي. ويعتمد نصف السكان الريفيين تقريبا إلى حد كبير على الزراعة ولاسيما الإنتاج الحيواني كمصدر لرزقهم. وتنتج الزراعة المحلية للبلاد ما يقل عن نصف احتياجاتها الغذائية وهناك مساحات شاسعة قليلة الاستعمال تصلح للزراعة والرعي. بيد أنه ينبغي للزراعة المحلية أن تصبح أكثر إنتاجية وتزيد من جودة منتجاتها لكي تصبح قادرة على التنافس مع المنتجات الغذائية المستوردة.

باء – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق السابقة

5 - تعود مشاركة الصندوق في البوسنة والهرسك إلى عام 1996 وتشمل ثلاث عمليات. وكانت المداخلات الأولى التي استكملت الآن تتمثل في مشروع إعادة اعتمار المزارع – أنشطة إعادة تشكيل قطعان الحيوانات ومشروع إعادة إعمار المزارع الصغيرة وتنميتها الذي عكس احتياجات المساعدات الطارئة التي ركزت على توزيع قطعان الحيوانات على فقراء المزارعين. وزادت تلك المشروعات فرص وصول السكان الفقراء إلى الغذاء ووفرت رؤوس الأموال لصغار المزارعين المتضررين من جراء الحرب. وتتمثل المداخلة الثالثة بالمشروع الجاري لتنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي الذي يرمي إلى استحداث نموذج قابل للتكرار للإنتاج الحيواني المستدام صغير الحجم تجاريا. وقد تعلم الصندوق دروساً عديدة من تجربته في هذا البلد.

6 - بيَّنت عمليات الصندوق أن الزيادة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية لا يمكن أن تكون فعالة في الحد من الفقر إلا إذا كانت هناك أسواق يمكن الوصول إليها لزيادة الإنتاج بأسعار مربحة. وتفضي فرص الوصول إلى الأسواق المحدودة إلى أسعار إنتاج متدنية وأنماط إنتاج موجهة نحو الاستهلاك وانخفاض مداخيل الأسر. ويمكن أن ينجم عن الاتصالات السوقية المحسنة الناجمة عن تراكم المنتوج وشبكات أفضل للطرق وصناعة كفوءة لمعالجة المواد الغذائية أسعارا أفضل للمنتجات الأولية ودخلا أعلى لصغار المزارعين.

7 - وبيَّنت التجربة أيضا أن صغار المزارعين بمفردهم ليسوا في وضع جيد يسمح لهم بفرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمعظم السلع ولاسيما السلع العرضة للتلف كالحليب. ولا يمكن لأولئك المزارعين إلا من خلال تنظيم أنفسهم في

رابطات أو مجموعات المنتجين أو مجموعات الاتصال بطريقة ناجعة بالأسواق من أجل تسويق منتجاتهم واستكشاف وفورات الحجم الكبير في الإنتاج وجمع السلع ونقلها وتسويقها وتعزيز قدراتهم التفاوضية مع السلطات ومع السوق. ومكَّنت رابطات المنتجين ومنظمات المزارعين الأخرى أعضاءها من الحصول على القوة السياسية والتفاوضية في السوق عن طريق: **(i)** تنظيم شبكات جمع الحليب؛ **(ii)** تنظيم بيع الحليب والمنتجات الأخرى؛ **(iii)** فرز طالبي الحصول على قروض في سبيل الامتثال لمعايير الإقراض؛ **(iv)** المساعدة في تحديد المشروعات الصغرى الخاصة بالبنى الأساسية؛ **(v)** تنظيم مشتريات الأسمدة ومدخلات المزارع الأخرى؛ **(vi)** لعب دور تسليط الضغط فيما يتعلق بسياسات الحكومة التي تؤثر على القطاع الثانوي (سياسة الإعانات وسياسة الاستيراد على سبيل المثال).

8 - وأخيرا، بيَّن عمل الصندوق في البلاد حاجة صغار المزارعين الملحة لفرص الوصول إلى الموارد المالية لكي يتسنى لهم توسيع إنتاجهم وتحسين إنتاجية مشروعاتهم. وبينما يتزايد اهتمام المؤسسات المالية بالانتقال إلى الإقراض الريفي فإنها تحتاج إلى دعم لتحسين معرفتها بأنماط الإقراض الريفي بغية تطوير المنتجات المالية الملائمة وتشاطر المخاطر في الإقراض الريفي.

جيم - استراتيجية الصندوق للتعاون مع البوسنة والهرسك

9 - **سياسة البوسنة والهرسك للحد من الفقر.** تتوضح الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر في استراتيجية الحكومة الإنمائية متوسطة الأجل التي تعرف أيضا بوثيقة استراتيجية الحد من الفقر التي اعتمدت عام 2003. وترمي أهداف الاستراتيجية إلى إيجاد ظروف للحد من الفقر على نحو مستدام ومتوازن وتطوير إنشاء الأعمال داخل اقتصاد سوقي يعمل بطريقة طيبة وتسريع الاندماج في الاتحاد الأوروبي من خلال إظهار الالتزام بقيم الاتحاد الأوروبي وتلبية الشروط للانضمام في المستقبل إلى الاتحاد.

10 - وتشدد الاستراتيجية من أجل ضمان تحقيق النمو المتوقع على ضرورة تطوير الصادرات وأسواق التصدير للإنتاج الذي يمتلك البلد فيه ميزة نسبية. وفي القطاع الزراعي، تسلم الاستراتيجية بالعلاقة العضوية القوية بين الإنتاج الحيواني وما يمتلكه البلد من موارد طبيعية وتبين أن التنمية الأقوى للقطاع الثانوي للإنتاج الحيواني يمكن أن تسفر عن استخدام أكبر للموارد المحلية الطبيعية وزيادة الإنتاج المحلي للمنتجات النادرة حاليا. وتعتبر الاستراتيجية الحليب ومنتجات اللحم المصاحبة بوصفها "محرك" لاستراتيجية التنمية الزراعية الشاملة.

11 - **أنشطة الجهات المانحة الرئيسية في مجال استئصال الفقر.** تقدم المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي المساعدة في مختلف البرامج لتحسين بيئة الأعمال التجارية وتعزيز التجارة والصادرات وتطوير الزراعة التجارية صغيرة الحجم. وتصمم مساعدات الاتحاد الأوروبي لدعم البوسنة والهرسك في إطار تثبيت دعائم الاستقرار وعملية الانتساب من أجل توطيد عملية السلام وللمساعدة على تحقيق المصالحة العرقية وإنشاء مؤسسات تعمل بطريقة جيدة وديمقراطية قابلة للحياة وإرساء أسس التنمية والنمو الاقتصاديين المستدامين وتقريب البلاد من معايير الاتحاد الأوروبي ومبادئه. ومشروع إصلاح القطاع العام مهم بالنسبة لبرنامج الصندوق الذي سيعمل إزاء توحيد وزارتي الزراعة في "كياني" البلاد – اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية الصرب – في وزارة اتحادية واحدة. وتدعم حاليا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تنمية المشروعات الريفية من خلال ربط أسواقها الزراعية بمشروع المنتجين الذي يسعى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من

خلال الإنتاج الموسع ومبيعات المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة. وعن طريق تعزيز الصلات بين المنتجين، ومجهزي المنتجات والأسواق، فإن المشروع يمكّن المنتجين والمشروعات التجارية الزراعية من الوفاء بالمتطلبات المحلية وأسواق التصدير. وتشمل البلدان المانحة الأخرى التي تنشط في التنمية الزراعية والريفية ألمانيا (التمويل والعمليات المصرفية) وإيطاليا (خطوط الائتمان) والنرويج (تنمية القطاع الخاص والزراعة والقروض الصغيرة) والسويد (التمويل/العمليات المصرفية والقروض الصغيرة وتنمية الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم) وسويسرا (العمليات المصرفية).

12 - **استراتيجية الصندوق في البوسنة والهرسك.** تعترف وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي اعتمدت عام 2005 بأهمية النمو الاقتصادي الذي يفضي إلى إيجاد فرص العمالة بالنسبة للحد من الفقر. ويستمد النمو الريفي من مساعدة آلاف المزارعين على الانتقال من إنتاج الكفاف غير الكافي إلى الإنتاج التجاري وإلى مساع أخرى أكثر إنتاجية. وحيث أن قدرات البوسنة والهرسك الزراعية منخفضة نسبيا فإن الزراعة وحدها لا يمكنها أن تكون العجلة الوحيدة لدفع النهضة الريفية قدما. وسييسر دعم الاقتصاد الريفي الأوسع إيجاد عمالة غير زراعية محليا وسيوفر قسطا من أحسن الفرص لتحفيز النمو ولبناء الأسواق الضرورية لتخفيف وطأة الفقر. وسيقلل أيضا من الحاجة إلى الهجرة قصيرة وطويلة الأجل إلى المدن وإلى الخارج.

13 - تسلِّم الوثيقة بنهج سلسلة التوريد حيث أنها توفر أفضل الفرص لتطوير الروابط التجارية المعززة بين صغار المنتجين والأسواق الخاصة. ويتطلب ذلك نهجا برامجياً للزراعة التجارية والإنتاج الأولي والاقتصاد الريفي الذي يشمل **(i)** الاستثمار في الإنتاج المحسَّن والإنتاجية والهياكل الأساسية؛ **(ii)** سياسة ملائمة وإطار مؤسسي لإضفاء الطابع التجاري (نظام مالي، تكنولوجيا ومعلومات، روابط السوق، التدريب على الأعمال ونقل المهارات والاتفاقات التعاقدية القابلة للنفاذ)؛ **(iii)** إرساء الشراكات للتصدي لضرورات سلاسل التسويق؛ **(iv)** بيئة تعلم من أجل تكرار الأنشطة وتوسيعها.

14 - **الأساس المنطقي للمشروع.** كان لضياع فرص العمالة بعد انهيار يوغوسلافيا أثر عميق على الوظائف والدخول والفقر. وتمثل الأثر المباشر في لجوء السكان الريفيين إلى حيازاتهم الصغيرة وحيواناتهم أو غاباتهم أو الهجرة إلى الخارج والاعتماد على تحويلات المهاجرين من أجل البقاء. ولم ينتعش الاقتصاد الصناعي حتى الآن بما فيه الكفاية لتوفير فرص العمالة والدخل لعدد كبير من أولئك الذين فقدوا أعمالهم. ويعتمد مستقبل الأشخاص الذين يرغبون في البقاء في المناطق الريفية على الاستثمارات في الزراعة والمشروعات التجارية الزراعية من أجل رفع نسبة الإنتاجية والدخول وتفادي الهجرة واسعة النطاق إلى المدن.

15 - وتنجم أكبر الفرص من كفاءة وحجم المشروعات التجارية التي تعمل بالفعل. ويمكن توسيع العديد من المشروعات التجارية الزراعية ولاسيما المزارع الصغيرة التي تنتشر في سلسلتي قيم منتجات الألبان والفواكه الطرية وتحسينها أو تقديمها إلى نطاق أوسع من المزارعين. وتوجد فرص أخرى أيضا في الأماكن الريفية لإنتاج الفواكه والخضر ومزارع الأسماك وجمع النباتات الطبية والعطرية التي ثبت أنها مربحة ويمكن توسيعها بشكل مفيد.

16 - ويمكن للمنتجين الريفيين أن يحسنوا مداخيلهم من خلال إدخال تغييرات طفيفة على ممارساتهم وعن طريق القيام باستثمارات صغيرة. بيد أن المزارعين محدودون في استثماراتهم بسبب تدني مدخراتهم وعدم قدرتهم على التنافس للحصول على المبالغ المالية في سوق الائتمان الرسمية. وهم بحاجة إلى فرص وصول محسنة إلى الائتمان من أجل الاستثمارات للبدء في مشروعات تجارية وتوسيعها أو تحسينها. غير أن استثماراتهم لن تكون ناجحة تماما ما لم يقدَّم لهم الدعم من خلال خدمات المشورة التقنية والتجارية والتسويقية المحسنة. ولكن الإنتاج الناجح يعتمد على الأسواق الكفوءة التي تعتمد بدورها على الطلب الفعال للحصول على المنتجات ومبادرات القطاع الخاص في مشروعات التجهيز والتسويق. وبتحسين القدرات على التجهيز ثمة حاجة إلى تعزيز الصلات بين المنتجين والجامعين/والمجهزين من خلال تحسين علاقات عملهم وفتح منافذ أسواق أكبر للمنتجات المصنعة في البلد وخارجه.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

17 - جرى اختيار منطقة المشروع بعد مناقشات ومفاوضات مطولة مع الحكومة كانت ترمي إلى ضمان أن تفي منطقة المشروع بالاعتبارات الأربعة التالية: **(i)** إدراج المقاطعات والبلديات منخفضة الدخل حيث تكون فرص العمالة محدودة في المشروع؛ **(ii)** تمثيل الجنسيات السائدة في البلاد تمثيلا جيدا وذلك في سبيل طمأنة الشواغل العرقية وكفالة الملكية المحلية؛ **(iii)** عدم استفادة المناطق المنتقاة من مبادرات التنمية المتواصلة التي استكملت حديثا؛ **(iv)** اختيار المناطق الجغرافية المتجاورة لتيسير تنفيذ التفاعل التجاري والضروري ولتمكينه قدر المستطاع بين المزارعين وموردیهم والقائمين بالتصنيع والمسوقين.

18 - وتغطي منطقة المشروع في اتحاد البوسنة والهرسك ثلاث مقاطعات: مقاطعة أوناسانا (ثماني بلديات)؛ مقاطعة غرب البوسنة (خمس بلديات)؛ مقاطعة غرب الهرسك (بلدية واحدة). وتغطي جمهورية الصرب كتلتين متجاورتين ولكنهما منفصلتان: مجموعة من أربع بلديات تقع إلى الجنوب الشرقي من بانيا لوكا ومجموعة أخرى من سبع بلديات تقع إلى شمالي وشمالي غربي صبرنيسكا. ووفقا لتصنيف الفقر الذي اضطلعت به الحكومة ولتحليل الصندوق لحالة الفقر فإن المقاطعات والبلديات المنتقاة من أفقر المناطق في البلاد من حيث الدخول ومستويات المعيشة. ووفقا لمشروع التنمية الاقتصادية الإقليمية الذي يموله الاتحاد الأوروبي فان مقاطعات وبلديات المشروع المنتقاة يتدنى دخل الفرد فيها عن المعدل الوطني بكثير. ويقدر دخل الفرد الريفي لعام 2002 في الجزء الشمالي الغربي لاتحاد البوسنة والهرسك (مقاطعات أوناسانا وغرب البوسنة وغرب الهرسك) بـــ 259 1 دولارا أمريكيا بينما يقدر دخل الفرد في بلديات المشروع في الجزء الشرقي من جمهورية الصرب بـــ 938 دولارا أمريكيا، مقارنة بدخل الفرد الوطني الذي يبلغ 380 1 دولارا أمريكيا بالنسبة للبوسنة والهرسك ككل. وتواجه مقاطعة وبلديات منطقة المشروع الفقر وصعوبات هيكلية لانخفاض فرص العمالة والاعتماد على الحيازات الصغيرة. وتتمثل مشروعات المزارع التجارية الرئيسية بالإنتاج الحيواني من اللحوم والألبان. ويستكمل الدخل الناجم عن الزراعة من خلال العمل التعاقدي أو جمع النباتات الطبية والعطرية ونباتات الفطر والمنتجات الحرجية الأخرى.

19 - وسيقدم المشروع مساعدة مباشرة إلى أربع مجموعات رئيسية: **(i)** السكان الريفيين معدومي أو قليلي الخبرة الزراعية أو ممن يتمتعون بقدر ضئيل من الموارد الزراعية الإنتاجية وممن ستقدم لهم المساعدات في تطوير إنتاج الفواكه والخضر أو الأغنام وتوسيعها وفي العمل بمشروعات إدرار الدخل خارج المزارع؛ **(ii)** مزارعي الكفاف أو المزارعين شبه التجاريين في سلسلة قيمة منتجات الألبان الذين يعتمدون على عدد قليل من الحيوانات ومناطق زراعية صغيرة ممن سيقدم لهم الدعم لتوسيع عملياتهم لكي يصبحوا "تجاريين"؛ **(iii)** أصحاب المشاريع الريفيين – المزارعين وغير المزارعين – ممن ستقدم لهم المساعدة في تطوير المشروعات التي توفر الفرص لإضافة القيمة إلى المنتجات الريفية وتنشيط الاقتصاد الريفي. وتشمل تلك المشروعات مصانع المعالجة الصغيرة ومتوسطة الحجم في سلسلتي منتجات الألبان وتسويق التوتيات؛ **(iv)** التعاونيات ورابطات المنتجين ورابطات المجهزين وأنماط أخرى من المنظمات الريفية التي ستكون بمثابة عوامل تربط منتجي الحجم الصغير بالأسواق وستمكن أولئك المنتجين من استثمار وفورات الحجم الكبير وزيادة قدرتهم التفاوضية مع السلطات والسوق.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

20 - يتمثل الهدف الإجمالي للمشروع المقترح في زيادة دخول السكان الريفيين الأفقر في منطقة المشروع. ويتماشى الهدف تماشيا قويا مع سياسات واستراتيجيات الحكومة الواردة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ويتمثل الهدف بتمكين المزارعين من الحصول على عائدات نقدية أكبر من مزارعهم وفي حصول أولئك الذين يمتلكون حيازات زراعية أو أولئك الذين لا يمتلكونها على دخول أكبر من خارج المزارع.

21 - تتمثل أهداف المشروع المحددة في النمو المستدام للمشروعات التجارية الريفية وفرص العمالة في منطقة المشروع. وستدعم المشروعات الريفية لتحسين الصلات بين مختلف عناصر سلاسل القيم للسلع والخدمات وبذلك المساهمة في الاقتصادات المحلية الدينامية التي ترتبط بالاقتصادات الإقليمية والقطرية الدينامية.

جيم – عناصر المشروع

22 - للمشروع ثلاثة عناصر ستحقق معا هدف المشروع الإجمالي. وستعنى بما يلي: **(i)** إنشاء إطار من الخدمات الاستشارية التنظيمية والتقنية والتجارية التي تدعمها هياكل أساسية تربطها بالسوق وبالسياسات التمويلية لدعم تنمية المشروعات التجارية داخل المزارع وخارجها؛ **(ii)** تطوير المشروعات التجارية المربحة داخل المزارع وخارجها في سلسلتي قيم منتجات الألبان والفواكه الطرية وذلك بتقديم خدمات مالية داعمة قوية؛ **(iii)** تنفيذ المشروع بفعالية وكفاءة.

دعم إطار المشروعات التجارية الريفية

23 - سينشئ المشروع من خلال هذا العنصر الظروف الأساسية لدعم المشروعات التجارية المربحة داخل المزارع وخارجها. وسيركز على الخدمات الاستشارية ومتطلبات البنى الأساسية والاحتياجات السياساتية لتنمية المشروعات التجارية المربحة.

24 - **بناء القدرات التنظيمية**. لا يتمتع صغار المزارعين بموقع جيد يسمح لهم بالوصول إلى الأسواق ولاسيما بالنسبة للسلع القابلة للتلف كالحليب. وسيدعم المشروع إنشاء منظمات المنتجين ومجموعات المزارعين الأخرى التي ستمنح

لأعضائها فرصة الارتباط بفعالية بسلسلتي قيم منتجات الألبان والفواكه الطرية. وتسمح لهم باستثمار وفورات الحجم الكبير في الإنتاج وجمع سلعهم ونقلها وتسويقها وتعزيز قوتهم التفاوضية مع السلطات ومع السوق.

25 - **الخدمات التقنية والتجارية.** سيحتفظ المشروع بعدد من المنظمات المحلية المؤهلة (الشركات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية والمشروعات المتواصلة) بغية توفير خدمات التنمية التجارية والمشورة التقنية للمزارعين وأصحاب الشركات الآخرين. وسيمكنهم ذلك من تطوير فنيات الإنتاج وتحسين جودة منتجاتهم التي يمكن أن تفضي إلى حصول منتجاتهم على أسعار أعلى. وستقدم المشورة التقنية لمعالجي منتجات الألبان بغية اختراق الأسواق المحلية والعالمية (الصلات بالموزعين والتغليف واستحداث العلامات التجارية).

26 - **البنى الأساسية للارتباط بالأسواق.** سيقدم المشروع الدعم لإعادة إعمار البنى الأساسية التي تيسر الارتباط بالسوق كجزء من نهج متكامل يرمي إلى إحياء الاقتصاد الريفي وتعزيز الأواصر مع السوق. ويشمل ذلك البنى الأساسية العامة/وتلك المتعلقة بالمجتمع المحلي (كالطرق وتحسين تجهيزات المياه ووصلات الكهرباء) والأسواق الريفية ومرافق التخزين الباردة وأماكن التجفيف على مستوى القرية.

27 - **تطوير السياسات.** يسعى المشروع إلى إنشاء إطار مؤسسي وسياساتي يؤدي إلى تنمية المشروعات التجارية. ويدعم إنشاء مجلس تنمية صناعات منتجات الألبان الذي ستضم عضويته ممثلين عن منتجي الألبان ومجهزيها ومجموعات المستهلكين وصناع السياسة وسيعمل بمثابة مجموعة استقطاب التأييد للصناعة. وسيقدم المشروع للمجلس دعما لبناء قدراته على تحليل قضايا السياسات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على سلاسل القيم وبذلك فانه سيعزز القدرة على الحوار والضغط على الحكومة لصالح الصناعة برمتها.

الاستثمار في المشروعات الصغيرة التجارية والتمويل الريفي

28 - يتمثل هدف هذا العنصر في إرساء نظم مالية كفوءة تخدم المشروعات الصغيرة الريفية. وسيحسن المشروع من الخدمات المالية المتاحة لأصحاب المبادرات وذلك لكفالة حصولهم على فرص أكبر للوصول إلى الائتمان من أجل الاستثمار داخل المزارع وخارجها.

29 - **الصناديق الدوارة للاستثمار.** يتألف هذا العنصر الفرعي من استثمارات المنتجين والمجهزين وأصحاب المبادرات من أجل إنشاء مشروعات جديدة وتوسيع المشروعات القائمة. وسيقدَّم إلى المزارعين الذين ينتجون منتجات الألبان فرص الوصول إلى القروض لكي يتحولوا من إنتاج الكفاف إلى العمليات شبه التجارية والعمليات التجارية التامة من خلال توسيع حجم القطعان وتحسين نوعية الحليب لزيادة عوائده إلى أقصى حد وتحسين آفاق صناعة منتجات الألبان في أسواق الجبن المحلية والدولية. وستتاح القروض أيضا لرابطات المنتجين والتعاونيات ومجموعات أخرى وللأفراد من القطاع الخاص من أجل الاستثمار في جمع المنتج (أي شبكات جمع الحليب وتربية الأحياء المائية وجامعي المنتجات الحرجية على سبيل المثال) وتجميع المنتجات والتغليف والتخزين والنقل. وكصلة بين المنتجين والمجهزين/الأسواق فإنها توفر خدمات إلى أعضائها عن طريق تقديم المدخلات والخدمات التقنية والتسويق واستقطاب التأييد. وسيحصل مجهزو منتجات الألبان على فرص الاستثمار وقروض رأس المال العامل في سبيل إنتاج منتجات ألبان صالحة للبقاء فترة طويلة على رفوف المخازن ولاسيما الجبن. وسيحصل مزارعو الفواكه على قروض لزراعة أشجار الفواكه الطرية وذلك للوفاء باحتياجات تجهيز

الفواكه التي كانت قد أنشئت حديثا بفضل الاهتمام الذي أبداه القطاع الخاص بها. وستتاح القروض أيضا إلى الشركات التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم والمشروعات الأخرى في "سلاسل القيم القصيرة" داخل المزارع وخارجها كإنتاج الخضر وتسمين المواشي وإنتاج العلف والمناحل وتربية الأحياء المائية وجمع نباتات الفطر والأعشاب العطرية والطبية والسياحة الإيكولوجية.

30 - سيتم دعم الاستثمارات في المشروعات من خلال أسهم المستثمرين وتمويل القروض الذي تقدمه المؤسسات المالية المساهِمة. وستقدَّم أيضا خطوط الائتمان بمعدلات تنافسية إلى مؤسسات التمويل المساهمة المنتقاة من خلال مناقصة إثر عملية تأهيل مسبقة إزاء المعايير المحددة. وستحدد مؤسسات التمويل المساهِمة معدلات الفائدة للمقترضين النهائيين من خلال مؤسسات التمويل المساهمة التي تتحمل مخاطر الائتمان.

31 - سيرسي المشروع شراكات مع المصارف التجارية التي ستركز على توفير استثمارات أكبر وقروض طويلة الأجل وذلك إلى فرادى المزارعين وأصحاب المشروعات والشركات بالدرجة الأولى. وسيشكل أيضا شراكات مع منظمات الائتمانات الصغيرة التي ستخدم صغار المزارعين وأصحاب المبادرات الذين يقترضون لأول مرة وستوفر لهم كأفراد والأفضل كمجموعات، استثمارا صغيرا وقروض رأسمال عامل.

32 - **خدمات التمويل الريفية.** بغية ضمان تقديم القروض بطريقة ناجعة إلى المستثمرين سيساعد المشروع مؤسسات التمويل المساهمة على بناء قدراتها من أجل: **(i)** زيادة منتجات الإقراض التي تتيحها للمستثمرين لكي تلائم ظروفهم؛ **(ii)** تنمية المدخرات الصغيرة وخدمات التأمين وخدمات إدارة المخاطر وعدم اليقين الأخرى. وسيتم ذلك من خلال تقديم مؤسسات التمويل المساهمة مساعدات تقنية تصمم وفقا لاحتياجاتها المحددة وتنفَّذ بالتعاون مع مركز التمويل الصغير لوسط وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثا مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ورابطة مؤسسات التمويل الصغيرة في البوسنة والهرسك.

إدارة وتنسيق المشروع

33 - يرمي هذا العنصر إلى ضمان التنفيذ الكفؤ وحسن التوقيت لأنشطة المشروع. وسيركز المشروع على تنفيذ خدمات المشروع من خلال القطاع الخاص ومقدمي الخدمات من المنظمات غير الحكومية، وبذلك تُستخدم القدرات المؤسسية القائمة في البلاد بدلا من إنشاء كيانات خاصة بالمشروع. وسيتمثل الدور الأساسي لوحدات تنسيق المشروع بتنسيق تنفيذ المشروع وإدارة استقطاب مقدمي الخدمات والإشراف عليهم. وتنفذ وحدتا التنسيق القائمتان حاليا مشروع تنمية تمويل الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي الذي سيتم الإبقاء عليه بوصفه الهيكل الأساسي لتنسيق وإدارة المشروع الجديد.

دال - التكاليف والتمويل

34 - قُدِرَت تكاليف الاستثمار في المشروع والتكاليف المتكررة بمبلغ 42.49 مليون دولار أمريكي (24% من عنصر التكلفة بالقطع الأجنبي). ويتمثل العنصر الأكبر في الاستثمار في المشروعات والتمويل الريفي 46% من التكاليف الأساسية حيث يمثل العنصر الفرعي الخاص بالصناديق الدوارة للاستثمار ما مقداره (45% من التكاليف الأساسية).

وتتماثل هياكل التكاليف لأجزاء المشروع في كلا الكيانين. تبلغ حصة الكلفة الإجمالية المنسوبة إلى اتحاد البوسنة والهرسك 59.4% وحصة جمهورية الصرب 40.6 في المائة.

35 - تضم قائمة الجهات المشاركة في التمويل: **(i)** الصندوق بقرض قدره 12.62 مليون دولار أمريكي (51.5% من التكاليف الإجمالية بشروط تيسيرية للغاية)؛ **(ii)** صندوق الأوبك بقرض قدره 5.95 مليون دولار أمريكي (24.3% من التكاليف الإجمالية)؛ **(iii)** الحكومة بمساهمة قدرها 2.25 مليون دولار أمريكي (9.2% من التكاليف الإجمالية)؛ **(iv)** المستفيدون من المشروع (المزارعون وغيرهم) بمبلغ قدره 2.02 مليون دولار أمريكي (8.3% من التكاليف الإجمالية) كمشاركة في تكاليف الاستثمار؛ **(v)** مؤسسات التمويل المساهمة بمبلغ قدره 1.65 مليون دولار أمريكي من الموارد الخاصة بها (6.7% من التكليف الإجمالية) لتمويل تكاليف الاستثمارات في المشروعات تمويلا جزئيا. وستوجه مساهمة صندوق الأوبك إلى كل من الاستثمار في المشروعات والبنى الأساسية للاتصال بالأسواق على حد سواء.

الجدول 1: موجز تكاليف المشروع[a]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	عملة أجنبية	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
دعم إطار عمل المشروعات التجارية الريفية					
بناء القدرات التنظيمية	907.5	450.0	1 357.5	33	6
الخدمات التقنية والتجارية	1 351.4	570.4	1 921.8	30	8
الهياكل الأساسية للتوصل إلى الأسواق	4 876.0	1 325.0	6 201.0	21	26
وضع السياسات	81.4	84.4	165.8	51	1
المجموع الفرعي	**7 216.3**	**2 429.8**	**9 646.0**	**25**	**41**
استثمار المشروعات والتمويل الريفي					
الصناديق الدوارة للاستثمار	7 846.9	2 828.1	10 675.0	26	45
خدمات التمويل الريفي	65.6	96.9	162.5	60	1
المجموع الفرعي	**7 912.5**	**2 925.0**	**10 837.5**	**27**	**46**
إدارة وتنسيق المشروع	**2 904.4**	**390.7**	**3 295.1**	**12**	**14**
مجموع التكاليف الأساسية	**18 033.2**	**5 745.5**	**23 778.6**	**24**	**100**
الطوارئ المادية	142.2	75.2	217.4	35	1
الطوارئ السعرية	387.1	103.6	490.7	21	2
التكلفة الكلية للمشروع	**18 562.5**	**5 924.3**	**24 486.8**	**24**	**103**

[a] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدورات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		صندوق الأوبك		الحكومة		المستفيدون والمستثمرون وPFIs		المجموع		المبلغ بالعملة الأجنبية	المبلغ (بدون ضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
دعم إطار عمل المشروعات التجارية الريفية													
بناء القدرات التنظيمية	1 322.3	87.4	-	-	190.9	12.6	-	-	1 513.2	6.2	505.7	816.7	190.9
الخدمات التقنية والتجارية	1 445.3	67.4	-	-	205.5	9.6	490.8	22.9	2 141.6	8.7	639.0	1 297.1	205.5
الهياكل الأساسية للتوصل إلى الأسواق	1 790.5	28.9	2 954.3	47.6	901.0	14.5	555.1	9.0	6 201.0	25.3	1 325.0	3 975.0	901.0
وضع السياسات	178.0	96.2	-	-	7.1	3.8	-	-	185.2	0.8	94.3	83.8	7.1
المجموع الفرعي	**4 736.2**	**47.2**	**2 954.3**	**29.4**	**1 304.5**	**13.0**	**1 046.0**	**10.4**	**10 041.0**	**41.0**	**2 563.9**	**6 172.6**	**1 304.5**
استثمار المشروعات والتمويل الريفي													
الصناديق الدوارة للاستثمار	5 048.7	47.3	2 996.5	28.1	3.7	-	2 626.1	24.6	10 675.0	43.6	2 828.1	7 846.9	-
خدمات التمويل الريفي	180.2	100.0	-	-	-	-	-	-	180.2	0.7	107.7	72.6	-
المجموع الفرعي	**5 228.9**	**48.2**	**2 996.5**	**27.6**	**3.7**	**-**	**2 626.1**	**24.2**	**10 855.2**	**44.3**	**2 935.8**	**7 919.4**	**-**
إدارة وتنسيق المشاريع	**2 651.7**	**73.9**	**-**	**-**	**938.9**	**26.1**	**-**	**-**	**3 590.6**	**14.7**	**424.6**	**2 227.1**	**938.9**
إجمالي الصرف	**12 616.8**	**51.5**	**5 950.9**	**24.3**	**2 247.1**	**9.2**	**3 672.1**	**15.0**	**24 486.8**	**100.0**	**5 924.3**	**16 319.1**	**2 243.3**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف، والحسابات ومراجعتها

36 – **التوريد.** يخضع توريد السلع والأعمال والخدمات في إطار المشروع إلى المبادئ التوجيهية للصندوق. ويعفى توريد كل السلع والأعمال والخدمات من الرسوم والضرائب. ولا توجد عقود يبلغ حجمها من الكبر بحيث تتطلب مناقصة تنافسية دولية. وسيمنح عقد شراء السلع والأعمال المدنية أو الخدمات التي تقدر تكلفتها بما يزيد على 000 30 دولار أمريكي على أساس المناقصات التنافسية المحلية. وسيمنح كل عقد لشراء السلع والأعمال أو الخدمات المدنية تتراوح تكلفته ما يعادل ما بين 000 5 و000 30 دولار أمريكي على أساس التسوق المحلي. ويمكن أن يمنح كل عقد لشراء السلع والأعمال والخدمات المدنية الذي تتراوح تكلفته بأقل من 000 5 دولار أمريكي على أساس التعاقد المباشر رهنا بالاستعراض المسبق. وتصدر كل المناقصات في إطار المشروع من خلال وحدات تنسيق المشروع المعنية. وتتحدد مسؤولية تقييم المناقصة والمساءلة عنها من خلال لجان توجيه المشروع ويُبَتُّ فيها مع المؤسسة المتعاونة مسبقا لاتخاذ إجراءات التوريد. وينطبق الاستعراض المسبق للمؤسسة المتعاونة على منح: **(i)** أي عقد للسلع أو الخدمات تقدر تكاليفه بما يعادل ما 000 50 دولار أمريكي؛ **(ii)** أي عقد مقترح على أساس التعاقد المباشر؛ **(iii)** أي عقد للخدمات.

37 – **الصرف.** يصرف قرض الصندوق خلال خمسة أعوام. وستفتح كل وحدة من وحدات تنسيق المشروع ثلاثة حسابات في مصارف يقبلها الصندوق: حساب خاص بالدولارات الأمريكية وحسابين للمشروع بالعملة المحلية (حساب لمساهمة الحكومة وحساب لتحويلات من الحساب الخاص). وعلاوة على ذلك ستفتح كل وحدة تنسيق للمشروع حسابا خاصا بالدولارات الأمريكية وحساب مشروع بالعملة المحلية لإدارة التمويل الذي يقدمه صندوق الأوبك عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق. وسيستخدم حساب الصندوق الخاص للحصول على سلف من حساب قرض الصندوق لتمويل النفقات المؤهلة ولدفع مبالغ إلى الموردين. وستجيز وزارة الخزانة الاتحادية الصرف من حساب قرض الصندوق في حسابات خاصة أو المدفوعات المباشرة إلى الموردين للنفقات المقبولة. وستجيز وزارة التمويل في كلا الكيانين السحوبات من الحساب الخاص لبنود الصرف المؤهلة لذلك. وسيجيز مدير المشروع السحب من حسابات المشروع للصرف المؤهل.

38 – **الحسابات ومراجعة الحسابات.** ستستعين الحكومة بخدمات مراجع حسابات مستقل يقبله الصندوق من خلال عملية مناقصة وذلك لمراجعة حسابات المشروع بما في ذلك الحسابات الخاصة وحسابات المشروع ومساهمات المستفيدين وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والمبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات التابعة للصندوق. وستقدم وحدات تنسيق المشروع إلى المؤسسات المتعاونة بيانات مالية في غضون شهرين من نهاية السنة المالية بشكل منفصل عن مراجعة الحسابات. وستقدم الحسابات التي جرت مراجعتها بشكل يقبله الصندوق وتشمل رأي منفصل بشأن بيانات الصرف وعمليات الحسابات الخاصة (حتى نهاية القرض) إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية حكومية (من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول) أي بتاريخ 30 يونيو/حزيران كل عام. ويحتوي تقرير مراجعة الحسابات الذي سيرد في استمارة مراجعة طويلة على خطاب إداري منفصل. وستقدِّم وحدة تنسيق المشروع الرد على خطاب الإدارة مباشرة إلى المراجع مشفوعا بنسخة إلى الصندوق وإلى المؤسسة المتعاونة في غضون شهر من الحصول على الحسابات المراجعة. وستراجع حسابات مؤسسات التمويل المساهمة وفقا لما تنص عليه القوانين المصرفية والقوانين الأخرى ذات الصلة السائدة في البلاد.

واو – التنظيم والإدارة

39 – سينفَّذ المشروع تحت الإشراف الكلي لوزارة الزراعة والغابات ومصادر المياه في كلا الكيانين من قبل وحدات تنسيق المشروع التي تنفذ حاليا مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي. وسينشئ كل كيان لجنة توجيهية لتوفير المشورة السياساتية والاستراتيجية لوحدات تنسيق المشروع ولتيسير دمج المشروع في أي هياكل جديدة يمكن أن تنشأ عن الدمج المقترح لوزارتي الزراعة في وزارة اتحادية. وستترأس إحدى الوزارتين كلاً من اللجنة التوجيهيتين وستشمل ممثلين من الحكومة والمصارف التجارية ومنظمات القروض الصغيرة ومنظمات القطاع الخاص (كمنظمات المزارعين وغرف التجارة).

40 – ويمثل التنسيق الدور الرئيسي لوحدات تنسيق المشروع. وستنطوي مهامهم على: **(i)** وضع البرامج السنوية؛ **(ii)** التعاقد والإشراف على مختلف هيئات التنفيذ؛ **(iii)** الإدارة المالية؛ **(iv)** الرصد؛ **(v)** رفع التقارير؛ **(vi)** التقييم. وتمتلك مراكز تنسيق المشروع الحالية التابعة لمشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي التابع للصندوق معظم المهارات المطلوبة لتنفيذ المهام المرتبطة بالمشروع الجديد، على الرغم من الاحتياج إلى بعض الموظفين المهنيين الإضافيين لتقديم الخبرات المنسوبة إلى التمويل الريفي وعمليات القطاع الخاص والهياكل الأساسية الريفية. وسيدرج مديرا المركزين القائمين تركيز الاستراتيجية على القطاع الخاص في جميع جوانب عمل الوحدات وسيضمنان أن يفهم موظفيهما فهما تاما المبادئ والممارسات المطلوبة ويطبقونها.

زاي – المبررات الاقتصادية

41 – صمِّم المشروع ليحدث أثراً كبيرا على ربحية سلسلتي السلع الرئيسية لمنطقة المشروع ألا وهما منتجات الألبان والفواكه الطرية فضلا عن المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم داخل المزارع وخارجها الأمر الذي يفضي إلى زيادة دخول الأسر الريفية الفقيرة وخلق فرص العمالة وبناء الأصول الإنتاجية. ولا يمكن الاضطلاع بتحليل اقتصادي رسمي للمشروع لأن مداخلته الرئيسية هي الائتمان المدفوع بالطلب. وتقدَّر الجدوى المالية للمشروعات الكبرى التي يعززها المشروع بمجموعة من النماذج التي تصف الاحتمالات العديدة للإنتاج.

42 – ويمتلك معظم المزارعين في المنطقة التي يغطيها المشروع قطعان للماشية تتألف من بقرتين أو ثلاثة من البقرات الحلوب. وتستخدم مجموعة من الأنماط البسيطة لتقييم نتائج بعض الاستثمارات الرامية إلى زيادة حجم القطعان وإنتاجية الأبقار. ويبين التحليل بوضوح تفضيل "تحسين" الإنتاج الحيواني القائم (من خلال توسيع حجم قطعان المواشي أو علفها بشكل أفضل أو إدارتها على نحو أفضل) على الاستثمار في مشروعات جديدة كوسيلة لزيادة الدخول. والعوائد الناجمة عن النهوض بمعايير الإدارة عالية على وجه الخصوص وذلك بمعدل عائد مالي داخلي يفوق 50 في المائة. وتبلغ العوائد الناجمة عن زيادة حجم القطيع نسبا عالية حيث تتراوح بين 17 و36% الأمر الذي يشير إلى إمكانية توسيع المشروعات لتحقيق مكانة تجارية مرموقة بزيادة حجم القطيع المشفوعة بإدارة أفضل (علف الحيوانات والاحتفاظ بصغار الحيوانات للتعويض عن البقرات المذبوحة) إذ أنها تولد أعلى عائد مالي داخلي.

43 – قديماً، كانت البوسنة والهرسك منتجا أساسيا للفواكه الطرية التي وجدت مكانا قيما في الأسواق العالمية. وقد بادرت الجهات المانحة والمستثمرون في السنوات الماضية بنهضة صناعية للفواكه الطرية. ونتيجة لذلك فإن العديد من مصانع

تجهيز المواد الزراعية قد أنشئت وأصبح العديد من المزارعين يزرعون الفواكه الطرية لتزويد المصانع بها. والاهتمام كبير بين صفوف المزارعين بزراعة التوتيات بالنظر إلى سوقها المضمونة. وللمحصول ميزات خاصة بالنسبة للمزارعين الذين يمتلكون أراض صغيرة وليس أمامهم إلا خيارات قليلة حيث أنه لا يتطلب سوى استثمارا صغيرا للبدء بمشروع يدر عائدا كبيرا. وتتيح المبادرة بزراعة حدائق جديدة لشجر توت الأرض الذي يتطلب استثمارا قدره 420 1 دولارا أمريكيا عائدا سنويا مقداره 740 دولارا أمريكيا. ويمثل ذلك 53% من معدل العائد الداخلي المالي.

حاء – المخاطر

44 - يبين تصميم المشروع بتركيزه القوي على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص مخاطر عديدة تشوب تنفيذه تنفيذا ناجحا. وقد تفضي الطبيعة الوليدة للقطاع الخاص وللبيئة التجارية إلى نسبة عالية من المشروعات الفاشلة. ويقل ذلك الخطر بفضل الجهود الكبيرة التي تبذلها البرامج الحكومية وبرامج المانحين على السواء (ولاسيما تلك التي تنفذها المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي والاتحاد الأوروبي) من أجل تحسين بيئة العمل وتشجيع التجارة والصادرات. وفضلا عن ذلك فإن المشروع يتناول ذلك الخطر من خلال الاشتراط على المؤسسات المالية المساهمة التي تتعرض لمخاطر سداد القروض تطبيق ممارساتها التقييمية الاعتيادية فيما يتعلق بتقديم الطلب على القرض. وعلاوة على ذلك سيوفر المشروع أيضا فرص الوصول المعززة لخدمات تنمية الأعمال بين المشروعات المحتملة وسيتطلب إعداد خطط الأعمال للحصول على القروض ومن خلال ذلك التخفيف من مخاطر الفشل.

45 - ثمة خطر يتمثل بانعدام إمكانية تطوير المنتجات الإقراضية الملائمة للمصارف والمقترضين. ويتم التصدي لهذا الخطر من خلال إدراج المدخلات الرئيسية التي يقدمها: **(i)** مستشارو بحوث الأسواق للتحقيق في الطلب على المنتجات الإقراضية؛ و**(ii)** مستشارو المصارف ذوو الخبرة بالعمل مع المصارف التجارية ومنظمات التمويل الصغري من أجل تطوير تلك المنتجات.

طاء – الأثر البيئي

46 - من المتوقع أن يكون الأثر البيئي الشامل محدودا بالنظر إلى أن الحوافز التي يقدمها المشروع والفرص التي يخلقها ستفضي إلى طائفة عريضة من الأعمال التجارية المتعلقة بالمزارع الصغيرة والزراعة فيها التي أنشئت أو جرى توسيعها أو تحسينها. وسيفضي المشروع إلى تغيير كبير في استخدام الأراضي. وستجري كل الاستثمارات داخل حدود المزارع القائمة وستشمل المشروعات التجارية التي تجري ممارستها على نطاق واسع دون أن يكون لها نتائج سلبية على البيئة. وبالنظر إلى طبيعة أنشطة المشروعات التي قد يتمخض عنها المشروع، وحيث أن اضطراب الوضع المادي والموارد الطبيعية سيكون متدنيا وأن الضوابط الحكومية ستكون ملائمة فمن المبرر تصنيف المشروع في الفئة باء.

ياء – السمات الابتكارية

47 - يتمثل الابتكار الجديد في سياق البوسنة والهرسك بنهج التوريد/سلاسل القيم والاتجاه نحو تنظيم صغار المنتجين في رابطات ومجموعات الذين يمكن من خلال تجميع المنتجات أن يربطهم ارتباطا أكثر فعالية بتجهيز الأغذية الأمر الذي من شأنه أن يتيح لهم الفرصة لاستكشاف وفورات الحجم الكبير وزيادة قوتهم التفاوضية في السوق ومع السلطات. ويتمثل

الابتكار الآخر في أن المشروع من خلال تأييده لإنشاء مجلس لتنمية صناعة الألبان سيتيح لمنظمات المنتجين والمجهزين دعم بناء القدرات والحصول على المعرفة مما سيمكنهم من المشاركة الفعالة في حوار السياسات واستقطاب التأييد الرامي إلى وضع سياسة إنمائية مؤاتية تفضي إلى سلامة وازدهار القطاع الفرعي لمنتجات الألبان برمته.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

48 - تشكل اتفاقية القرض بين البوسنة والهرسك والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها، باعتباره الملحق.

49 - والبوسنة والهرسك مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

50 - واني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق مع أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

51 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى البوسنة والهرسك قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثمانية ملايين وثماني مائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (8.8 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 15 أبريل/نيسان 2046، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
الرئيس

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أُنجزت مفاوضات القرض في 11 أبريل/نيسان 2006)

1 - **خطط العمل والميزانيات السنوية.** تتيح البوسنة والهرسك حصيلة القرض إلى اتحاد البوسنة والهرسك (الاتحاد) وجمهورية سربسكا وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية المعنية والاتفاقية الفرعية للاتحاد والاتفاقية الفرعية لسربسكا (الاتفاقيات الفرعية). ويقوم كل من الاتحاد وسربسكا بتحويل أموال القرض والموارد الأخرى التي تتطلبها برامج العمل والميزانيات السنوية إلى وحدات تنسيق المشروع.

2 - **الأموال النظيرة.** تكفل البوسنة والهرسك أن يتيح الاتحاد وسربسكا بالسرعة اللازمة الأموال، والمرافق، والخدمات، والموارد الأخرى التي قد تدعو إليها الحاجة من حين إلى آخر، وكذلك الأموال النظيرة. ويودع كل من الاتحاد وسربسكا، في أسرع وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ النفاذ، الأموال النظيرة في حسابات المشروع الخاصة بهما لتغطية تكاليف برنامج العمل والميزانية للسنة الأولى للمشروع، ويجددان موارد هذه الحسابات بعد ذلك من خلال إيداع الأموال النظيرة المنصوص عليها في برامج عملهما وميزانياتهما السنوية لسنة المشروع المعنية سلفاً سنويا.

3 - تكفل البوسنة والهرسك إتاحة حصيلة قرض صندوق الأوبك للاتحاد وفقاً لاتفاقية قرض الصندوق المذكور.

4 - **حالات إضافية لتعليق الصرف من القرض.** حدد ما يلي كحالات إضافية لتعليق حق البوسنة والهرسك في طلب السحب من القرض:

(i) أن يكون حق الاتحاد في سحب حصيلة قرض صندوق الأوبك قد علق، أو ألغي، أو أوقف، كلياً أو جزئياً، أو إذا ما أصبح مطلوباً ومستحق الدفع قبل أن يحل أجل استحقاقه المتفق عليه؛ أو في أي حالة تقع ويمكن أن تسفر، بسبب الإخطار أو مضي الوقت، عن أي أمر مما تقدم ذكره؛ أو

(ii) أن تكون اللوائح الائتمانية، أو أي أحكام فيها، قد ألغيت، أو علقت، أو أوقفت، أو عدلت، أو حورت بأي شكل من الأشكال بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وأن يكون الصندوق قد قرر بأن مثل هذا التعديل أو التعليق أو الإيقاف أو التغيير أو التحوير له، أو قد يكون له، تأثير مادي سلبي على المشروع؛

5 - **الشروط المسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض.** فيما يلي الشروط المسبقة لنفاذ اتفاقية القرض:

(i) أن تكون الاتفاقيات الفرعية قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء الخاص بها، من جانب الاتحاد وسربسكا، قد خول به وصودق عليه من قبل جميع الإجراءات الحكومية والإدارية الضرورية؛

الملحق

(ii) أن يكون الصندوق قد أقر مسودات الاتفاقيات الثانوية، وتسلم نسخاً من هذه الاتفاقيات الثانوية، بالشكل الذي أقرت به عموماً، وأن تكون كل الشروط السابقة للنفاذ قد استوفيت؛

(iii) أن تكون اتفاقية قرض صندوق الأوبك قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء الخاص بها، من جانب البوسنة والهرسك، قد خول به وصودق عليه من قبل جميع الإجراءات الحكومية والإدارية الضرورية؛

(iv) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء الخاص بها، من جانب البوسنة والهرسك، قد خول به وصودق عليه من قبل جميع الإجراءات الحكومية والإدارية الضرورية؛ و

(v) أن يكون الصندوق قد تسلم رأياً قانونياً مواتياً صادراً عن مجلس وزراء البوسنة والهرسك أو أي سلطة مختصة أخرى يقرها الصندوق، وأن يقبل الصندوق هذا الرأي شكلاً ومضمونا.

اتفاقيات مشروع اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية سربسكا

6 - **حسابات المشروع.** يفتح كل من الاتحاد وسربسكا، في أسرع وقت ممكن وفي موعد أقصاه في أي حال من الأحوال ثلاثون يوماً من تاريخ النفاذ، ويصونا بعد ذلك حسابين جاريين بالبام في مصرف تقترحه البوسنة والهرسك ويقبل به الصندوق، وذلك لتلقي الأموال من الحساب الخاص ولتلقي المساهمات النظيرة. ويفوض مدير المشروع بالصلاحيات الكاملة لتشغيل حسابات المشروع المعنية.

7 - **ممارسات مكافحة الآفات.** في إطار الحفاظ على الأساليب البيئية السليمة التي يتطلبها الصندوق، يكفل الاتحاد وسربسكا تقيد كل أطراف المشروع بالممارسات البيئية السليمة في مكافحة الآفات في إطار المشروع، ويكفلان لهذه الغاية، عدم احتواء مبيدات الآفات المستخدمة في إطار المشروع على أي مبيدات تحظرها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الصحة العالمية.

8 - **الإعفاء من الضرائب.** تشمل المساهمات المالية للاتحاد وسربسكا في تكاليف المشروع كل المساهمات الاجتماعية التي تتطلبها التشريعات الوطنية بالإضافة إلى الضرائب (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة) والرسوم (بما فيها الرسوم الجمركية) على كل السلع، والأشغال العامة، والخدمات الاستشارية المورَّدة في ظل المشروع.

9 - **التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين.** سيكفل كل طرف في المشروع عدم حجب فوائد البرنامج عن أي مستفيد محتمل في المجموعة المستهدفة بسبب نوع الجنس، أو الجنسية، أو الانتماء الديني. وإضافة إلى ذلك، ستعمل كل أطراف المشروع، قدر المستطاع، على تشجيع مشاركة النساء في أنشطة المشروع، وتيسير مشاركتهن في المنظمات المجتمعية (المجموعات المجتمعية، ومجموعات المزارعين، ورابطات المنتجين، والتعاونيات)، وتمكينهن من الوصول إلى أموال المشروع.

الملحق

10 - **الرصد.** تقع مسؤولية رصد المشروع على وحدات تنسيق المشروع وتركز على الغاية الرئيسية والأهداف الإنمائية للمشروع وتحقيق أثره بما يتماشى مع مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. وتشمل الأدوات الرئيسية لرصد التقدم المحرز ما يلي: (i) سجلات التقدم المادي والنوعي التي ستعدها بانتظام كل المشروع لعرضها على وحدات التنسيق؛ (ii) التقارير المالية المنتظمة؛ (iii) المسوح الأساسية والمتكررة التي سيتم إجراؤها قبيل وأثناء تنفيذ المشروع.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
BOSNIA AND HERZEGOVINA

Land area (km² thousand) 2003 1/	51
Total population (million) 2003 1/	4.14
Population density (people per km²) 2003 1/	81
Local currency	Convertible Mark (BAM)
GNI per capita (USD) 2002 1/	1 310
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	2.0
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	n/a
Exchange rate: USD 1.00 =	BAM 1.62 (February 2006)

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	2.1
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	12
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	14
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	74
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	1.95
Female labour force as % of total 2003 1/	38
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	n/a
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	5 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	10 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	4 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	9 a/
Physicians (per thousand people) 2003 1/	1 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	98
Population with access to essential drugs (%)	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	93
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	327 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	90
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	2 544
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	20 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	44 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	0.3 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	6 973
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1983-1993	n/a
1993-2003	17.8
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	15
% industry	32
% manufacturing	15
% services	53
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	22
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	92
Gross domestic savings (as % of GDP)	-14
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	1 373
Merchandise imports 2003 1/	4 460
Balance of merchandise trade	-3 087
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-3 473
after official transfers 2003 1/	-2 038
Foreign direct investment, net 2003 1/	382
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	2 921
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	37
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	6
Lending interest rate (%) 2003 1/	11
Deposit interest rate (%) 2003 1/	4

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database, CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

COUNTRY PORTFOLIO OF LOANS AND GRANTS

Project Id	Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/ Grant Amount	Disbursement (as % of Approved Amount)
408	Farm Reconstruction Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	17 Apr 96	16 May 96	31 Dec 98	L – I – 408 BA	SDR	4 347 401.49	100
408	Farm Reconstruction Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA		17 Apr 96	25 May 96	31 Dec 99	G-I–C-316 - BA	SDR	700 000	100
1037	Small Farm Reconstruction and Development Project	World Bank: IDA	UNOPS		17 Mar 97	17 May 97	31 Mar 01	G-I-S-27-BA	USD	97 830.53	100
1037	Small Farm Reconstruction and Development Project	World Bank: IDA	UNOPS	HC	30 Apr 97	26 Feb 98	30 Sep 01	L - I - 449 - BA	SDR	10 060 077.87	100
1037	Small Farm Reconstruction and Development Project	World Bank: IDA	UNOPS		20 May02	20 May 02	31 Dec 02	G-I-R 576-BA	USD	33 310.88	100
1157	Livestock and Rural Finance Development Project	IFAD	NA		23 Jan 01	31 May 01	30 Jun 02	G-I–S 119 - BA	USD	88 935.38	100
1157	Livestock and Rural Finance Development Project	IFAD	UNOPS	HC	26 Apr 01	17 May 02	31 Dec 08	L - I – 562 - BA	SDR	9 550 000	38.4
1157	Livestock and Rural Finance Development Project	IFAD	NA		05 Feb 04	30 Aug 04	30 Sep 06	G–C.IT 44-BA	USD	457 000	80.49
1157	Livestock and Rural Finance Development Project	IFAD	NA		05 Feb 04	30 Aug 04	30 Sep 06	G-C IT 45-BA	USD	328 000	60.98
1157	Livestock and Rural Finance Development Project	IFAD	NA		29 Mar 05	16 May 05	30 Nov 06	G-C.DE 4A -BA	EUR	78 600	95
1157	Livestock and Rural Finance Development Project	IFAD	NA		29 Mar 05	16 May 05	30 Nov 06	G-C NL 562 BA	USD	10 800	95
1157	Livestock and Rural Finance Development Project	IFAD	NA		28 Apr 05	03 Aug 05	30 Apr 07	G-C IT 50 - BA	USD	65 000	61.54
1157	Livestock and Rural Finance Development Project	IFAD	NA		26 Apr 01	17 May 02	31 Dec 08	G-C .DE 5 BA	EUR	15 000	

HC = highly concessional

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal Contribute to increased income of rural poor households	• Increase in per capita income (disaggregated by gender) and household incomes, including off-farm income and expenditure patterns in the project area. • Reduced incidence of stunting of children, underweight children and acute malnutrition of children < 5 years and improvement in mother and child mortality in the project area	• National-level household income and expenditure surveys • Nutrition surveys • PRSP monitoring system • Baseline and impact evaluation surveys • Project completion report	• Political stability is maintained. • The macroeconomic situation continues to improve. • Social and economic environments remain conducive to market-based economic development.
Purpose/Objective Sustained growth of rural enterprises and employment opportunities in the project area	• No. of enterprises established still operating at the end of the project (by gender of entrepreneur) • Value and number of private-sector investments in project areas • Incremental value output of enterprises assisted by the project • No. of new jobs created in enterprises assisted by the project (by gender)	National and local budgets/tax records	• The regulatory framework for business activities continues to improve. • The Government enforces compliance with domestic and EU food industry standards.

LOGICAL FRAMEWORK (cont.)

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Outputs			
Profitable enterprises established	• No. of enterprises established disaggregated by gender of entrepreneur • No. of enterprises accessing credit in the project area, disaggregated by gender of entrepreneur • Value of credit extended by rural finance institutions in the project area, disaggregated by gender of loan recipient • No. of consultations between enterprise owners and advisory services by gender of recipient. • No. of business and market training exercises implemented for x participants (disaggregated by gender)	• Rural financial service providers' records • Project disbursement statistics • Records of contracted service providers	• There will be a positive development of the banking sector and microcredit organizations. • There is continued financial services product development.
Establishment of community institutions (producers' associations, savings and credit associations (SCAs) and microproject committees (MPCs) that meet the needs of rural communities, both men and women, for planning, implementing and managing their own development.	• No. of producers' associations, SCAs and MPCs established • Proportion of women as members and in management committees of community organizations • Increase in the range of services provided by producers' associations to members.	• Producers' associations/SCAs' participatory monitoring and progress reporting • Ongoing impact evaluation by panel of project clientele	• Communities perceive clear distinctions between producers' associations and the former state-dominated, top-down cooperatives. .
Establishment and operation of market-linking rural infrastructure	• No. of communities reached • No. and type of rural infrastructure schemes implemented • Extent of community contribution • Performance and effectiveness of maintenance arrangements	• NGO progress reports. • PCU management information system. • Municipality budget related to infrastructure	
Access to rural financial services for rural enterprises	• No. and type of products available • No. of loans by type provided to farmers and to rural enterprises by PFIs (by gender of loan recipient)	• PFI reports • PCU reports	A conducive policy and macroeconomic framework is maintained.

LOGICAL FRAMEWORK (cont.)

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
	• % of portfolio at risk (outstanding balance of overdue loans) by gender of loan recipients • No. of clients and loans outstanding per credit officer • On-time repayment rates for working capital and investment loans		.
Effective project coordination and implementation arrangements established and operational	• PCUs adapt to new roles as coordinators • Effective partnerships with service providers are established.	• PCU reports and process evaluation • Project disbursement statistics	
Activities			
1. Rural Enterprise Framework Support Management and technology development Market-linking infrastructure Policy elaboration	• No. of SME investments disaggregated by gender • No. of producer groups formed, disaggregated by gender • No. of staff trained, disaggregated by gender • No. of policy initiatives undertaken • No. of successful policy initiatives	PMU records and accounts Monitoring and evaluation (M&E) reports Adoption/re-adoption surveys Business development centre reports.	
2. Enterprise Investment and Rural Finance • Investment in enterprises • PFIs engaged to deliver credit and other financial services to farmers and entrepreneurs on sustainable basis. • Provide capacity-building support to PFIs	• No. of investments in dairy and fruit enterprises, disaggregated by gender of recipient • No. of PFIs engaged • Volume and number of loans/other services provided disaggregated by gender of recipient. • No., type and cost of gender support provided to PFIs • Lending margins and technical assistance repayment rates • High client satisfaction (by gender)	• PCU records and accounts • PFIs balance sheets and reports • Beneficiary monitoring surveys	

LOGICAL FRAMEWORK (cont.)

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
3. Project coordination and management	• M&E system established. • Review processes (surveys and studies) and participatory M&E procedures (evaluations) established.	• PMU records and accounts • Loan data • M&E reports • Evaluation and completion reports	.

ORGANIGRAMME